هل الغرب في حاجة إلى إصلاح؟
قراءة في مسيرة الحضارة الغربية

تمهيد

يميل البعض إلى الاعتقاد بأن أمور السياسة الدولية للقوى المتنفذة في العالم تسير بطريقة عشوائية، غير مبنية على تخطيط وترتيب مسبق، أو أنه إذا كان هناك تخطيط فهو لمجرد التفاعل مع الوقائع المركبة والمتغيرات في عالم السياسة المعقد، وهذا تبسيط للأمور؛ فعلى مر التاريخ كانت القوى والأسر الحاكمة تسعى جديًّا بكل ما لديها من وسائل وإمكانات وعلوم لاكتشاف القوى المناوئة أو المنافسة لها داخليًّا وخارجيًّا، وتعمل جاهدة على إضعافها أو السيطرة عليها، أو التحالف معها أو تدميرها؛ وذلك لتأمين دوام ملكها. إن ازدهار واضمحلال وفناء عهود القوى والأسر الحاكمة، يتوقف على مدى نجاحها أو فشلها في هذا الأمر.

ومن الطبيعي أن تستغل تلك القوى المسيطرة كل ما توافر لديها في عصرها من إمكانات علمية أو تقنية لتحقيق أهدافها، وافتراض غير ذلك هو الذي يعد ضد طبائع الأمور.

لهذا؛ فمن الطبيعي أن يسعى الذين شاءت لهم الأقدار أن يكونوا في مراكز السلطة السياسية أو المالية أو الاقتصادية في عهود الدول الكبرى والإمبراطوريات؛ للعمل بجدٍّ ودأب، وباستخدام ما توفر لهم من إمكانات لبسط السيطرة وتأمين النفوذ، وإلا اضمحلوا ودالت دولتهم، وسبقهم منافسوهم. وفيما يلي سوف نعرض في عجالة إلى الأسس الأيديولوجية للحضارة المادية المعاصرة، وما يسمى بالنظام العالمي الجديد، والتي وضعت في عصر النهضة، وكذا النظم التي أفرزتها تلك الأيديولوجية فيما بعد عصر النهضة، وسوف نعرض أيضًا فيما بعد إلى تاريخ ذلك النظام، والطريقة التي يسعى بها إلى الانتشار، وكذا إلى مشاكله التي يعاني منها، وتلك التي سببها للآخرين. وسوف نلمس باختصار الموضوعات التالية:

*** الخصائص**

- الأسس الأيديولوجية لدولة الحضارة المعاصرة.
- النظام العالمي ومشروع السيطرة.
- مؤسسات وأدوات السيطرة وفرض النفوذ.
- حضارة نهاية التاريخ التي يصعب هزيمتها أو إزاحة القائمين عليها.

*** الأزمة**

- أزمة الأيديولوجيا.
- إرهاصات الشيخوخة الحضارية للمجتمعات الغربية.
- أزمة الاقتصاد العالمي.
- صراعات وحروب وأخطار الحاضر والمستقبل.

*** حضارة تسابق الزمن و(تصُوغ) المستقبل**

*** العالم العربي والإسلامي والنظام العالمي (المريض المسلح ذو النفوذ)**

ومن الضروري هنا أن نؤكد على أننا نعرض بالدرس ومحاولة الفهم إلى مشروع السيطرة للمؤسسة العالمية المتنفذة، وليس إلى التطور البشري الإنساني الذي يرى المحرر أنه يسير في اتجاهٍ معاكس لمشروع السيطرة بفضل الله، رغم الضوضاء والغبار والآلام والنكسات. والله غالبٌ على أمره، وله الأمر من قبل ومن بعد.

الأسس الأيديولوجية لدولة الحضارة المعاصرة:

المادية وأفكار النهضة والتنوير

تطورت الأيديولوجية المادية غير المؤمنة بوجود إله يتحكم في هذا الكون؛ من حركة الثورة على مؤسسة الكنيسة في العصور الوسطى من ناحية، وحركة إحياء الفكر اليوناني القديم (وما قبله) الذي كان ينبني على ما أطلق عليه الإنسانية (أو الهيومانية)، والتي تعني إمكانية تنظيم حياة الإنسان بدون اللجوء إلى فكرة الإله أو الكتب المقدسة، أو المعتقدات الدينية، وبالتالي الأسس الأخلاقية المنزلة للبشر

من عند الخالق عن طريق الرسل. وكان هذا هو الأساس الذي زحف ببطء على أفكار التنوير، بل وعلى حركات الإصلاح الكنسية التي حدثت بعد ذلك في عهود التنوير؛ مثل حركة البروتستانت.

ولقد بنيت الحضارة الغربية المعاصرة على أفكار أساسية تطورت واستقرت في عصور النهضة والتنوير، وهى فكرة مادية الكون، وأن الكون يعمل بصورة ميكانيكية لا يستلزم معها وجود إله راعٍ، وأن تلك القواعد والقوانين الميكانيكية التي تضبط الكون يمكن الوصول إليها بالملاحظة والتجريب، وأن هذه الميكانيكية تنطبق أيضًا على نشاط الإنسان والمجتمع في أعمال إنتاج السلع والخدمات وتداولها، وأنه من الحكمة ألا يتدخل الإنسان عن طريق السلطة في تلك الأنشطة والعلاقات، حتى لا تفسد ويعود الضرر على المجتمع, وساهم علم الاقتصاد الذي يحلل تلك الأنشطة بصورة رصينة في قطع الصلة بين تلك الأنشطة الاجتماعية، وأي شيء آخر مثل السياسة أو الدين أو الأخلاق.

كما ظهر مبدأ الشك في المعرفة الإنسانية القديمة (ثم المستحدثة) مع دوام التقدم، وتم بتر الصلة بين الماضي والحاضر وبين الحاضر والمستقبل؛ وذلك بعد إثارة الشكوك حول جدوى الماضي بكل ما فيه. وأصبح التاريخ عبارة عن لقطات زمنية لا رابط بينها، وأصبح التاريخ يسير بصورة يمكن التنبؤ بها بعد اكتشاف قوانينه من خلال البحث. وكانت الحداثة التي تعتبر المستقبل، بالإضافة إلى كونه مبتور الصلة بالماضي والحاضر؛ هو بالضرورة يجب أن يكون أكثر تقدمًا لأنه مخططٌ بواسطة الإنسان والعلم لكي يكون كذلك، وتم قطع الصلة بين أي مطلق وخصوصًا الأخلاق وبين الحياة الإنسانية، وأصبح كل شيء خاضعًا للنسبية.

وبطبيعة الحال أنتج هذا المجتمع (الناهض المتنور) أفرادًا تحركهم الغرائز. وظهرت فكرة الحكم المطلق بالحق الإلهي! حتى بعد إنكاره، الذي يضبط حركة هؤلاء الأفراد الذين تحركهم الرغبة في الثروة والسلطة والخوف من الموت؛ فكان العقد الاجتماعي الذي يفقد فيه الأفراد حريتهم لحاكم مطلق، مقابل الأمن وفوائد العيش في المجتمع.

وتطورت الديموقراطية الحالية من الديموقراطية الأصلية التي كانت تعني حكم كل الشعب للشعب كما في اليونان القديمة حيث كان كل الذكور الأحرار يجتمعون في مدرجٍ لتقرير شئونهم، أو حكم الطبقة الأرستقراطية (النخبة الأمثل) لانتخاب الأفراد من بين بدائل محدودة تعرضها النخبة المتنفذة على العامة.

الداروينية والداروينية الاجتماعية

ثم جاء داروين بنظريته عن أصل الأنواع والكائنات الحية مطبقًا الفكر المادي الإنساني (الهيوماني) الذي يستغني عن الإله في نظرته إلى أصل الكون واستمراره؛ حيث قال بوجود الطفرة التي أنشأت الخلية الحية الأولى، ثم طورتها إلى كل صور الحياة النباتية والحيوانية بما فيها الإنسان، مهتدية بقانون البقاء للأصلح قانونًا حاكمًا للحياة.

وجاء هربرت سبنسر، ومد تطبيق هذا القانون العجيب للبقاء للأصلح إلى المجتمع الإنساني، مستهديًا بأفكار التنوير التي فصمت الرابطة بين نشاط الإنسان في المجتمع والحياة، وبين أي شيء آخر من مبادئ الخلق أو الإيمان أو الأديان، فقال إن قوى السوق يجب أن تكون هي الحاكمة، وهي بطبيعتها في ظل منافسة متحررة من أي تدخل أو تنظيم من السلطة؛ تفرز أصلح شيء للمجتمع الإنساني. كما أن تدخل السلطة الحاكمة بإجراءات من شأنها دعم الضعفاء أو الفقراء لن ينتج عنه إلا تمكين أصحاب الصفات الوراثية السيئة من التناسل، واستمرار إضعاف المجتمع بوجودهم بدلاً من أن نترك قانون البقاء للأصلح (الطبيعي) يفعل فعله لإفنائهم.

وتعتبر الليبرالية الجديدة إحياءً للدروانية الاجتماعية.

والدارس لمؤسسات العلم والتعليم والاقتصاد والإعلام، وغيرها في الغرب؛ يدرك إلى أي مدي تغلغلت تلك النظريات في تلك المؤسسات، حتى أصبحت بمثابة العقيدة التي لا تقبل الشك.

الفردية والتجارية (المركانتلية) والرأسمالية:

لقد ساهمت أفكار التنوير بتركيزها على الإنسان صاحب القدرة على التعامل مع الكون وفهمه، والمتحرر من كل قيود (إلا قيود السلطة السياسية التي تستخدم لضبط المجتمع المسلح بأفكار التنوير ومبادئ الدروابنية الاجتماعية)، والمتحرر من عقدة الخطيئة الأولى في المسيحية الكنسية؛ في تشكيل الأيديولوجية الفردية التي شكلت أساسًا من أهم أسس بناء الحضارة المادية الغربية المعاصرة.

فأصبح الإنسان الفرد سيد نفسه، متحررًا من كل رابطة أو عقد إلا برغبته، وحسب مصلحته المتغيرة دائمًا ومنطلقًا بأحلامٍ وأطماعٍ لا حدود لها للتعامل مع هذا الكون واستخدامه.

ومع انتشار التجارة والفردية أصبحت الحياة وحركة الإنسان فيها ينظر لها على أنها مشروع فردي لا تحده إلا قوى قسرية؛ مثل السلطة الحاكمة، أو شخصٍ أو كيانٍ قوي.

وانطلق الأفراد بفكر نتج أيضًا عن معتقد أبدية الكون، وأن ثروة العالم (وهي أساسا كانت تقاس بالذهب والفضة) محدودة بالضرورة، وأن النشاط التجاري (المركانتلية) بكل أنواعه ينتج عنه تداول تلك الثروة، وأن أي كسب يحققه أي طرف لابد أن يكون ناتجًا عن خسارة لطرف آخر؛ وذلك لأن الثروة محدودة.

وعليه فلابد من الصراع لفتح الأسواق وللإبقاء عليها أسواقًا مستهلكة، وللتحكم في مصادر المواد الخام وحرمان الآخرين منها، بما في ذلك التحكم في المسارات التجارية والبحرية والبرية.

وتكاتفت الأيديولوجية الفردية والمركنتيلية مستهديةً بالداروينية الاجتماعية في إحداث تراكم للثروة لدى الأفراد، وفي التقاتل على الأسواق وفتحها عنوة، وفي إعلاء أهمية الأرباح وفكرة النمو؛ لأن الداروينية تعني التطور الدائم، والرغبة الدائمة في التقدم في فكر أصبح مبتور الصلة بالماضي، وفي استشراف دائم لمستقبل أكثر رخاءً ينظر إلى عمليات الإنتاج والتوزيع على أنها منفصلة عن أي قيمة قومية أو دينية أو خلقية، ويؤمن بآليات متروكةٍ تمامًا لصراعٍ متناحر، حسب ما تقول به الدروينية الاجتماعية، وفي سعي دائم لخلق مجالات استهلاك جديدة لضمان استمرار الإنتاج والاستهلاك و النمو.

الحداثة وما بعد الحداثة

مع التنوير جاءت الحداثة كتعبير عن الرغبة في ارتياد كل مجهول، واستكشاف كل الإمكانات لتحقيق تفرد الفرد وقدرته على العلم والوصول إلى الحق متخلصًا من كل ما يمكن أن يعوق حركته الجديدة المتحررة والساعية للتفرد من كل القيود مهما كانت؛ اجتماعية أو دينية أو خلقية.

وانتشرت الأفكار الرومانسية عن هؤلاء الرواد في كل مكان ومجال ونشاط، والمستكشفين لكل مجهول، الساعين إلى الإتيان بأنماط جديدة من صنعهم (وخلقهم) وإنجازهم، ترفض كل تنميط وكل قديم، وساعية لكل جديد.

وأصبح العلم التجريبي هو وسيلة فهم العالم والتعامل معه.

وتعني الحداثة أن كل الأفكار التقليدية في الأدب والاجتماع قد أصبحت قديمة، وأن كل قيمة أو نظام أنساني أصبح مطروحًا للمراجعة؛ وذلك لاكتشاف ما يعوق تقدم المجتمع. ولأن هناك حقائق جديدة قد استجدت، فعلى المجتمع الإنساني أن يقبل أن كل جديد هو مفيدٌ وأيضًا جميل. وكانت الحداثة في الحقيقة هي تعبيرٌ آخر عن الهيومانية في رفضها لكل موروث، وخصوصًا إذا كانت له أصول دينية.

ثم أصبحت المعرفة في منتصف القرن العشرين وظيفية؛ أي أنك تعلم عن الأشياء لكي تستخدمها، وليس لكي تكون عالما. وهكذا فقدت كل المرويات قيمتها، وفقد كل جمال قيمته؛ لأنه لا نفع له. ويرى بعض المفكرين أن هذا التطور يلائم تطور الفكر الرأسمالي، الذي أصبح مهتمًا بتعظيم الفائدة، ومحتقرًا لكل ما لا فائدة منه.

ثم جاءت حركة ما بعد الحداثة لترفض حتى مقاييس القيمة في الحداثة، وكل ما يشير إلى أي فروقٍ، فلم يعد هناك فرقٌ بين جمالٍ وقبح؛ بل لم يعد ممكنًا الحديث عن

وجودهما؛ فالأمور كلها نسبيةٌ ووقتية ومتخيرة؛ لأن العالم في تطورٍ وتغيرٍ دائم، وهي أيضًا مسألة إدراكٍ ورأيٍ شخصي، فما هو ذو قيمةٍ عندك، قد لا يكون كذلك بالنسبة لي، وقد لا يكون كذلك في المستقبل حتى بالنسبة لك. وفي الحقيقةٍ فإن ما بعد الحداثة هي تعبيرٌ آخر عن العدمية؛ حيث لا قيمة ولا حقيقةٍ، فالكل إلى زوال.

الليبرالية والليبرالية الجديدة

كانت الليبرالية التقليدية بمثابة القلب من الأيديولوجية الرأسمالية، وهي تصور العالم على أنه مكونٌ من أفرادٍ متحررين من كل قيود، ويسعون دائمًا إلى مصالحهم الأنانية، وعليها بنيت الميركانتيلية ونشاط الاستعمار وفكرة تحرير التجارة، وكذا فكرة التنافس والصراع الذي أُعتبر بمثابة قيمة اجتماعية يتم بواسطته فرز الضعفاء وغير القادرين على المنافسة، وتخليص المجتمع والسوق منهم، كنتاج متخلفٍ لعملية النشوء والارتقاء الداروينية التي لا تجامل.

والليبرالية الجديدة هي إحياءٌ عصري لليبرالية التقليدية بكل قيمها. وتعني الليبرالية الجديدة أن السوق وأعماله وعلاقاته هم بمثابة قيمٍ في ذاتهم بمعزلٍ عن أي قيمٍ أخرى. بل وإن بناء الأسواق وتطويرها هي عملية قادرة على أن تكون بمثابة دليلٍ قيمي لأفعال الإنسان، تحل محل أي قيمة أخرى سابقة.

وهكذا جاءت الحركة العصرية لإحياء قوانين السوق المتحررة من القيمة، والمهتدية بالأفكار المادية والداروينية الاجتماعية، بعد ما بدأ الغرب يعاني من منافسة الجنوب واليابان، ومن أعباء دولة الرعاية الاجتماعية للجميع، وانساحت في الأرض مزيلةً لكل العوائق التي تعترض عولمة الرأسمالية، من قوانين منظمة للأسواق المحلية، أو قطاعٍ عام، أو تعريفة جمركية، أو قوانين تعيق حركة البضائع والنقود، أو سياسات تدعم الفقراء، أو نشاطٍ اقتصادي محلي منافس، مستهدفة الإبقاء على الأسواق مفتوحة، ومصادر الخامات والأيدي العاملة الرخيصة متوفرة.

النظام العالمي ومشروع السيطرة

الإمبراطورية البريطانية: مشروعٌ جامع لمشروعاتٍ خاصة:

انطلق الأوروبيون (ومعهم الإنجليز) في كل العالم بفكرهم الفردي العنصري، ينظرون إلى أنفسهم كنتاج أعلى صور التطور الداروينى لسلالة الإنسان، ناظرين إلى غيرهم كحلقات أقل تطورًا، وراغبين في فتح الأسواق وتراكم الثروة، متجردين في هذا النشاط التجاري الرأسمالي من قيود الخلق أو الدين، حسب ما تمليه عليهم قوانين الرأسمالية التي تطورت في عصر التنوير.

وكانت الحدود دائمًا غير واضحة بين نشاط الشركات الفردية لفتح الأسواق وحراستها، ونشاط توسيع الإمبراطوريات من ناحية، ونشاط صد الآخرين عن الممتلكات في المستعمرات، وأيضًا التعدي على سفن التجارة للآخرين بكل الوسائل، بما فيها القرصنة من ناحية أخرى.

ومن الملاحظ أن مهمة فتح المستعمرات وحراستها واستغلالها كانت تُعهد لشركات تنشأ خصيصًا لهذا الغرض؛ مثل شركة الهند الشرقية التي كان لها جيش يقترب عدده من ٢٠٠ ألف جندي، وظلت هي المتحكمة في الهند لقرابة ثلاثة قرون. ومثل هذا أيضًا حدث في العالم الجديد بواسطة كل القوى الأوروبية بلا استثناء.

مع انتشار أفكار المادية وقطع الصلة بين النشاط الاقتصادي وبين أي قيمة أو خلق؛ تساوى الخير والشر، وأصبحت قيمة أي شيء أو عمل أو نشاط تقاس بمدى نفعه حسب قوانين السوق الرأسمالية. ومع سيطرة الأساطيل البريطانية على البحار والتنافس على المصادر الرخيصة للخامات والمحاصيل؛ أصبح من المهم أن يتم خلق المشكلات والأخطار للسفن التجارية التابعة للمنافسين. فكانت القرصنة منذ قديم وسيلة معتمدة لخدمة التاج. ولقد أصبحت القرصنة نشاطًا متعدد الأغراض يتمتع بالشرعية، لدرجة أنه كان يمول من الجميع بما فيهم الطبقات الحاكمة الذين كانوا يتقاسمون غنائمها حسب قواعد التجارة.

وعلى مر عصور الحضارة الغربية، وعلى اختلاف دولها وإمبراطورياتها، وحتى في العصر الحديث؛ ظل هذا

الاشتباك بين المشروعات الإمبراطورية للسيطرة والمشروعات الخاصة التجارية للأفراد والشركات باقيًا ومعمولاً به.

استعمار التجارة الحرة وحرب الأفيون:

لقد نشأت الإمبراطوريات الغربية مرتكزة على التجارة والتوسع في امتلاك المستعمرات ومصادر الخامات والعمالة، واشتد التنافس بين الدول الغربية على هذه الأشياء وحققت الإمبراطورية البريطانية تقدمًا ملحوظًا على غيرها من المنافسين في التجارة، وفتح مستعمرات، وفي تكوين أسطول كبير بحسب طبيعتها كجزيرة، وأيضًا في تحقيق تقدم صناعي كبير ارتكز على الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.

ووجدت النخبة الإنجليزية أن أنسب سياسة تضمن لها الاستمرار والتفوق على غيرها في وجود تلك العوامل أن تدعو إلى -بل تفرض- مبدأ التجارة الحرة الذي على أساسه تفتح الأسواق وتلغى الجمارك، فلا تستطيع دولة أقل منها أن تطور نفسها؛ وذلك لقدرة الصناعة الإنجليزية على الإنتاج الرخيص باستخدام الخامات الرخيصة القادمة من المستعمرات، وتشغيلها بالمصانع الإنجليزية المتقدمة، ونقلها بالأساطيل التي تسير بأمان في البحار في حراسة السفن الحربية البريطانية، في حين يتعرض غيرها لهجمات القرصنة التي تغمض عنها أعين الرضا والتشجيع الإمبراطورية؛ بل تقوم بترتيب هجماتها، بل ويفرض على السفن التجارية للآخرين رسم تأمين بشركة تأمين إنجليزية (اللويدز) لتأمينها ضد تلك الهجمات! فتزيد تكلفتها في كل الأحوال.

وقد أطلق المؤرخون والدارسون على سياسة التجارة الحرة سياسة دفع السلم بعد الصعود عليه، حتى لا يصعد عليه الآخرون.

ولقد حاربت إنجلترا الصين حربين لفتح أسواقها عنوة لتجارة الأفيون الذي تنتجه بريطانيا في الهند، لدفعه مقابل الشاي الصيني الذي تأخذه شركة الهند الشرقية لضبط الميزان التجاري بينهما! فكانت تلك الحروب في القرن التاسع عشر دليلاً على امتزاج أفكار التنوير والرأسمالية والسوق الداروينية الاجتماعية في الفكر السياسي الإمبراطوري البريطاني بصفة خاصة، والفكر السياسي الأوروبي بصفة عامة؛ حيث شاركتها فرنسا في إحدى الحروب، وسبقتهما هولندا في مستعمراتها في الملايو في نفس النشاط.

أباطرة المال

ولقد تطورت محال الرهونات في الغرب لتصبح مراكزًا لتخزين عملات الذهب والفضة، وإعطاء أصحابها صكوكًا ورقية مقابلها يسهل حملها وتداولها، تعاد مرة ثانية إلى تلك المحال بواسطة حامليها ليصرف مقابلها الذهب المخزون.

ثم أدرك أصحاب تلك المحال أن معظم أصحاب الذهب لا يطلبونه أبدًا، ويستمر تداول تلك الصكوك الورقية لفترات طويلة، فقاموا بكتابة صكوك مماثلة بلا مقابل من ذهبٍ مخزون، وإعطائها لمن يرغب مقابل فائدة دورية. وهكذا نشأت البنوك.

ثم حدث أن احتاج ملك إنجلترا لقرض كبير لتمويل حربه مع فرنسا، فانتهز بعض هؤلاء الصيارفة تلك الفرصة واستصدروا منه قرارًا بإنشاء مؤسسة مالية خاصة أسموها بنك إنجلترا، تحتكر إصدار تلك الصكوك الورقية في إنجلترا.

وتطور الأمر وانتشرت تلك البنوك المركزية في دول أوروبا الرئيسية، وأصبحت تحتكر إصدار الأوراق المالية التي يتعامل بها الجميع.

وصارت تلك البنوك تمول بأوراقها الملونة المزركشة كل الأنشطة، وكذا الملوك، وخاصة في وقت الحروب. وازدادت أهميته الحروب بما تحققه من رواج وأرباحٍ وفيرة، وذلك لعظم القروض المستهلكة فيها وللدمار الذي تسببه ويتم بعدها إصلاحه بقروضٍ جديدة، كلها مضمونة تحصل من الملوك القادرين دائمًا على فرض ضرائب جديدة. وصار من المفيد دعم المتنافسين والإيقاع بينهم حتى تقع الحروب المفيدة والمربحة لمؤسسات المال وللصناعة التي تمول كل الأطراف، وتزود بالعتاد كل الأطراف، ثم بعد الحرب تعيد بناء كل الأطراف. ألم تلاحظ تنافس الدول الغربية على عقود الإعمار حتى قبل الحروب التي لم تبدأ بعد.

النخب الإنجليزية ومشروع السيطرة القديم:

شعرت النخب الأوروبية بصفة عامة والإنجليزية على وجه الخصوص –بل واعتقدت اعتقادًا راسخًا في الأعماق– بتميز هائل عن بقية البشر، تدعمه أفكار التنوير العنصرية، ويؤيده التقدم الصناعي، وكذا النجاحات السياسية والعسكرية في المستعمرات، وضد المنافسين، وتمده ثروات بغير حصر جاءت من نهب ثروات المستعمرات من الذهب والماس والمحاصيل والخامات، وكذا مؤسسات مالية هائلة تصنع النقود صنعًا ولها أفرع في كل العواصم الأوروبية الهامة.

فكان من الطبيعي أن يتم التفكير في الاحتفاظ بهذا الحق وهذا التفوق؛ بل ونشره وفرضه على الجميع، كمهمة تفرضها الداروينية، وتم تسويغ هذا الأمر على أنه عبء الرجل الأبيض؛ بل إن العجيب هو ألا يحدث هذا التفكير في ظل كل تلك العوامل.

وكان مشروع السيطرة العقلاني العلمي الذي يضرب بجذوره الأيديولوجية في فكر عصر النهضة كما سبق بيانه ويستمد قوته وإمكانياته من إمكانيات مالية وصناعية وعسكرية لا حدود لها؛ يستهدف استدامة ما يظن أصحابه أنه حق لهم صنعته يد التطور الداروينى على مر عصور سحيقة، بصورة لا تعطي أملاً للمنافسين أو الطامعين.

المؤسسة الأنجلو أمريكية، نشأتها وتطورها

وكان من الطبيعي لتلك النخبة الإنجليزية المسيطرة واسعة الثراء والمتقدمة صناعيًّا وعلميًّا ألا تستسلم بسهولة لخسارة مستعمرات العالم الجديد ذات الثروات الطبيعية غير المحدودة.

ولم تكن النخبة الأمريكية على قلب رجل واحد من قضية الانفصال عن بريطانيا؛ فكان الشمال الصناعي يرغب في استغلال محاصيل الجنوب في ظل سياسة حماية جمركية، في حين كانت نخب الجنوب من أصحاب المزارع الشاسعة التي تقوم اقتصاديًّا على تشغيل العبيد في المزارع يرغبون في استمرار العلاقة مع بريطانيا لتصريف محاصيلهم من خلال نظام التجارة الحرة الذي تفرضه الإمبراطورية على العالم.

وجاء هذا الأمر في ظل تطورات سياسية إنجليزية تتشكل باستمرار حسب الظروف؛ من استعمار سافر إلى تجارة حرة واستعمار غير سافر، وهكذا.

وهكذا امتدت ببطء الأذرع المالية والاقتصادية لتستبدل نفوذًا سياسيًّا وعسكريًّا بنفوذٍ من نوع آخر.

ولم تغب أبدًا عن الأذهان حقيقة وحدة العنصر الأنجلوسكسوني أو الوحدة الأيدلوجية المتمردة على سطوة مؤسسة الكنسية.

فتم إنشاء مؤسسات وشركات وبنوك وجماعات فكرية. ولم تنقطع أبدًا جهود زيادة تشابك وتعاون النخب في أمريكا، وخصوصًا الجنوب مع الإمبراطورية الأم.

ولم يتم هذا الأمر في يومٍ وليلة؛ فقد طال الصراع الذي دار منذ القرن التاسع عشر بين الحكومة الأمريكية المنتخبة والصيارفة الأوروبيين للتحكم في إصدار عملة النقد الأمريكية الورقية، وكانت هناك محاولات فاشلة قام بها هؤلاء الصيارفة لإنشاء البنك المركزي الأمريكي المملوك لهم.

وقد كان هناك آلاف من البنوك الخاصة في كل أنحاء الولايات الأمريكية، وبعضها كان يصدر العملات الورقية للاستخدام في الولاية التي يوجد بها، وكانت كل ولاية وكذا الحكومة الفيدرالية أيضًا لهما الحق في إصدار العملات وإعطاء التراخيص المؤقتة للبنوك بذلك.

إلى أن جاء الوقت الذي تمكن فيه الصيارفة العالميون، بعد ازدياد سيطرتهم على المؤسسات العاملة في شتى المجالات والممولة بواسطتهم وبواسطة أصحاب البنوك والشركات الكبيرة التي تمولها البنوك؛ من إحكام سيطرتهم على التعليم والإعلام، وعلى كثير من أعضاء الكونجرس، وكذا رجال الإدارة الأمريكية، حتى تمكنوا قبيل الحرب العالمية الأولى من تمرير قرار في الكونجرس بإنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي كمؤسسة مساهمة مملوكة للبنوك المركزية الخاصة في الولايات المختلفة، ولكن يتحكم فيه بنك نيويورك المركزي (المملوك لروتشيلد وموروجان) بصفته المساهم الرئيسي.

وأصبح لهذا البنك الفيدرالي المملوك ملكية خاصة حق إصدار عملة الدولار الورقية الذي يتعامل بها الجميع، وتحول فيما بعد إلى احتكار.

وهكذا ومع الانحدار الحضاري للشعب الإنجليزي، تم نقل المركز الإمبراطوري بسلاسة عبر الأطلنطي بدون حروب! وتم نقل مسئولية إدارة المستعمرات والمصالح في كل العالم (وخصوصًا منابع البترول) بصورة سلمية لم تحدث من قبل مع غيرها من القوى الأوروبية المتنافسة.

ولقد تطورت السياسة المتبعة لتلك المؤسسة الإمبراطورية من تنافس إلى تفوق وتجارة حرة مفروضة، إلى عودة للاستعمار السافر، ثم إلى اتباعٍ لسياسة توازن القوى التي تخلق المنافسين، وتوقع بينهم وتفتعل الحروب.

إن السياسة الإمبراطورية استقرت دائمًا على دعائم عدة؛ هي: البنوك والمال والحكومة والساسة ورجال الصناعة والأعمال ومؤسسات الاستخبارات (ومؤسسات الجريمة المنظمة).

وجاء الكساد الكبير الذي استمر طيلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتلاه حروب عالمية سبقتها وواكبتها أعمال زيادة الترابط والتنسيق، وتشعب مؤسسات السيطرة بين بريطانيا وأمريكا. ثم كان أن عُقدت اتفاقيات لترتيب أمور العالم اقتصاديًّا وسياسيًّا تلت الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا اتفاقيات تقاسم مناطق النفوذ واتفاقيات برايتون وودز لوضع النظام الاقتصادي والمالي للعالم، بما يضمن دوام السيطرة. ثم حدث بعد ذلك انهيار لتلك الاتفاقيات، وبدء ظهور المشكلات الاقتصادية والحضارية في العالم الغربي، وما تلي ذلك من اللجوء لمضاعفة أسعار البترول، والإيقاع بالعالم الثالث في فخ الديون غير القابلة للسداد، وتم بعد ذلك انتهاج سياسة الحفاظ على البيئة وما تضمنته من أرباح هائلة، ومن تمكين مؤسسات السيطرة من نشر نفوذها، ومن تحديد وانتقاص سلطات الدول القومية.

مؤسسات وأدوات السيطرة وفرص النفوذ

صناعة الحروب وفوائدها الاقتصادية:

استقرت في الأيديولوجية الغربية قناعة تقول بأن للحرب فوائد كثيرة. فهي لها فائدة داروينية تخلص الجنس البشرى من النسل الضعيف الذي نتج عن مرحلة تطور متخلفة، وهو ينهزم عادة، وقد يتم استئصاله وتبقى السلالات القوية.

والحرب أيضًا تفيد المجتمع وتزيد تماسكه، وتجعله يفرز أفضل ما لديه.

وللحرب أيضًا فوائد اقتصادية للمجتمع الرأسمالي؛ فهي تجعل الصناعات الحربية تزدهر مما ينتج عنها تشغيل العمال وتقوية الاقتصاد، بل لعلها أحسن طريقة لتحقيق فوائد اقتصادية هائلة.

والحرب أيضًا تسرع من تطوير اختراعات تفيد المجتمع والاقتصاد.

والحرب أيضًا ينتج عنها تكوين وتوسيع الإمبراطوريات.

كما أن الحرب تفيد في إرسال أكثر أعضاء المجتمع شراسة ليحاربوا في صفوف الجيش فتتحقق منهم الفائدة بدلاً من إضرارهم بالمجتمع.

ومنذ نشأة الحضارة والإمبراطورية الغربية؛ أصبح راسخًا في الفكر الغربي -وخصوصًا مع تكوين وتعاظم حجم الشركات والتوسع في المستعمرات- أن الحرب لا غنى عنها للنظام الرأسمالي.

ومنذ نشأة البنوك وملكيتها لأباطرة المال الذين يقرضونه لكبار رجال الصناعة وللحكام على حد سواء؛ لم يعد هناك نشاط إنساني أكثر نفعًا من الحروب، حتى أصبح من المعتاد تمويله وبيع العتاد الحربي لكل الأطراف المتصارعة؛ فإن لم يوجد هناك نزاع فلابد من خلقه حتى تتحقق الفائدة.

وهكذا كانت كل الحروب السابقة: حرب عالمية أولى؛ لأن أحدهم قتل ولي عهد النمسا، وحرب عالمية طاحنة ثانية بعد صعود هتلر للحكم ودعمه ماليًّا وصناعيًّا بواسطة البنوك والمؤسسات الصناعية الأوروبية والأمريكية، وسباقٌ مجنون للتسلح خوفًا من حربٍ باردة

لم تشتعل نارها أبدًا، وأخيرًا حرب على الإرهاب؛ ذلك العدو الغامض الذي يستعصي على الفهم والهزيمة، وموجودٌ خلف كل باب، وفي خلايا نائمة ومستيقظة. وتخلل تلك الحروب بطبيعة الحال حروب صغيرة تستعصي على الحصر.

وللحرب بكل وسائلها فائدة في التحكم في عدد البشر، وهي حسب الفكر الغربي قد تصبح من أهم فوائد الحروب في المستقبل. كما أن الحكومات تتحرر من آثار مراقبة المؤسسات الديموقراطية المنتخبة في أثناء الحرب، فتتمكن بذلك من تحقيق الكثير من أغراض النخب الحاكمة بدون تدخلٍ من الدهماء.

تجارة المخدرات كأداة للربح والسيطرة

وللتغلب على مشاكل إدارة المستعمرات البعيدة والشاسعة والمزدحمة بسكانها الأصليين؛ لجأت كل الحكومات الأوروبية والبريطانية، وكذا إدارات الشركات الحاصلة على امتياز إدارة المستعمرات؛ إلى الأعمال السرية للإيقاع بين الخصوم، والتفريق بين قادة سكان المستعمرات المقاومين للسيطرة.

ومع الوقت أصبح هذا العمل منظمًا ومؤسسيًّا، وتطور بالتدريج إلى مؤسسات المخابرات التي أصبحت علاقاتها وأعمالها متشابكة تمامًا مع أعمال البعثات الدبلوماسية.

وكان من الطبيعي –حتى أيديولوجيًّا كما أسلفنا– أن تكون زراعة المخدرات والاتجار فيها أمرًا لا عيب فيه؛ بل هو ذو منافع جمة، فهو ينتج أرباحًا وفيرة ومغرية للشركات وأباطرة المال، ويسهم في ضبط الميزان التجاري مع الدول الأخرى، وهو أيضًا مفيدٌ في إضعاف مقاومة الدول المناوئة، ويمكن استخدام بعض عوائده في أعمال الاستخبارات وتمويل شراء الأسلحة لإعطائها للفرق المتقاتلة في المستعمرات من عوائد بيع المخدرات لهم، فتكون الفائدة مضاعفة! كما أنه أيضًا مفيدٌ في إلهاء الطبقات السفلي في دول الغرب بحيث تبقى مستسلمة للنظام، وخصوصًا مع انتشار السود والملونين للقيام بأعمال الخدمة المختلفة في بلدان الإمبراطوريات.

وهكذا اتفقت مصلحة الجميع، (أباطرة المال ورجال الأعمال والساسة ورجال الاستخبارات ورجال العصابات) على فائدة وأهمية هذا النشاط.

وكذا قامت على هذا النشاط تجارة أخرى هائلة الحجم والأرباح، تقوم بغسيل تلك الأموال الناتجة عن هذه التجارة الغريبة، وإعادة تدويرها لإخفاء مصدرها عن الأعين، حتى إنه يقال إن كل بنوك العالم مشتركة في هذا النشاط، بل تتقاتل على نصيبٍ فيه. وبعض البنوك العالمية يمثل هذا النشاط نسبة ملحوظة من أعمالها. وتقدر الأموال المتداولة في هذا النشاط سنويًّا في التسعينيات من القرن الماضي بخمسمائة مليار دولار على الأقل، وهو يتجاوز حجم نشاط كل شركات الكمبيوتر والمعلومات في العالم في أوج عزها.

دولة الشركات، والشركات عابرة القوميات:

مع مرور الوقت، والتداخل الكبير بين نشاط الاستعمار وبين النشاط الفردي التجاري الخاص؛ ظهرت الشركات وتضخمت، وأصبحت بتحالفها الطبيعي مع أباطرة المال والحكومات قوة هائلة.

وانهمكت تلك الشركات في صراع سياسي عجيب في أمريكا في القرن التاسع عشر، استخدمت فيه كل الوسائل لكي تستصدر قانونًا يعطيها حق الأفراد الدستوري في حرية التعبير! ونالت مرادها في عام ١٨٨٦.

وأصبح من حق الشركات أن تتصل برجال الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونجرس لتشرح وجهة نظرها وتقنعهم بطلباتها. وأصبح للشركات بحكم إمكانياتها المادية الهائلة – وخصوصًا بالنسبة للأفراد الطبيعيين– تأثير هائل على قرارات الإدارة الأمريكية، ظل يتزايد حتى قال رئيس شركة جنرال موتورز في عام ١٩٥٢ إن مصلحة جنرال موتورز هي مصلحة أمريكا.

واستمر تطور تلك الكيانات في ظل تحالفاتها الطبيعية مع أباطرة المال والساسة ورجال الاستخبارات

ومنظمات الجريمة، حتى أصبحنا اليوم في عالمٍ أكبر مائة كيان فيه يتضمن ٥١ شركة و٤٩ دولة!

مؤسسات الاقتصاد للنظام العالمي (البنك الدولي وصندوق النقد):

تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كأدوات لإدارة السيطرة المؤسسية الأنجلو أمريكية على الاقتصاد العالمي، وعلى نشاط أعمار أوروبا بعد الحرب، وتشاركت فيهما كل الدول الغربية تحت القيادة الأمريكية.

ثم حدثت أزمة الاقتصاد الأمريكي في السبعينيات من القرن الماضي، والتي نتج عنها انهيار هذا الاتفاق.

كما حدثت حرب أكتوبر وما تلاها من مضاعفة لأسعار البترول بنسبة ٤٠٠%، بعد أن ظلت ثابتةً لعدة عقود. وهذا أمرٌ مستغرب في ضوء إدراكنا لحقيقة هوية القوى المسيطرة سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا على العالم وعلى دول البترول في الخليج، وكذا على أعمال استخراج البترول والاتجار فيه.

ويدلنا التاريخ على أن دولاً كثيرة لجأت للحرب، خصوصًا ضد أعداءٍ أضعف منها، إذا تجرأوا وأصابوها بأضرارٍ اقتصادية أقل بكثيرٍ من الأضرار التي أصابت الدول الغربية من جراء مضاعفة سعر البترول، إلا إذا كان هذا الأمر قد تم بمباركتها.

وتضخمت من جراء تلك الزيادة الفوائض المالية النظرية لعوائد البترول لدول الخليج في البنوك الغربية.

وقد نتج عن هذه الزيادة انهيار اقتصاد كثير من الدول النامية (التي كانت قد بدأت في الاستقلال الاقتصادي عن الغرب، بل وبدأ بعضهم في المنافسة)؛ وذلك لتضاعف تكلفة استيراد البترول، عماد الصناعة.

وأعيد تعريف أدوار صندوق النقد والبنك الدولي لكي يقوما بإدارة ديون العالم الثالث، التي نتجت عن إعادة تدوير تلك الفوائض بإقراضها لتلك الدول بفائدة متغيرة؛ لكي تستطيع الوفاء بتلك الزيادة الهائلة في تكلفة احتياجاتها البترولية. ثم ارتفعت قيمة الفائدة على القروض الدولارية بقرارات من المؤسسات المالية والإدارة الأمريكية، وغرقت دول العالم الثالث في ديون متزايدة غير قابلة للسداد!

وتدخل الصندوق الدولي حسب دوره الجديد المرسوم بوصفة لا تتغير، جعلته بحق فارس نشر مبادئ الرأسمالية والتجارة الحرة والداروينية الاجتماعية والليبرالية الجديدة (الخصخصة وفتح الأسواق، ورفع الدعم وخفض الإنفاق الحكومي، وخفض قيمة العملة المحلية)، وأداة للقضاء على النشاط الصناعي والإنتاجي في الدول التي وقعت فريسة للديون.

وأصبح صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في ظل اتفاقيات الجمارك، بالإضافة إلى مؤسسات المضاربة في الأسهم والعملات؛ يشكلون فريقًا عجيبًا لو استهدف دولة لدمر اقتصادها وسلمها غنيمة بخسة لمؤسسات المال والصناعة العالمية؛ كما حدث في أزمة دول جنوب شرق آسيا.

الحفاظ على البيئة كمشروعٌ مجمَّع

ومع استنفاذ أغراض الحرب الباردة، واقترابها من الانتهاء، وما جرى فيها من سباق للتسلح استعدادًا لحرب لم تحدث، وما نتج عن هذا السباق من تشغيل للصناعات الحربية، وغيرها من الفوائد؛ أصبح من الهموم التي تؤرق المؤسسة الرأسمالية الغربية أن تجد بديلاً تتمكن عن طريقه من المحافظة على النشاط الصناعي بنفس الشدة، وكذا لتحقيق تماسك المجتمع وشغله بأخطار تجعله محتاجًا للالتزام بالنظام.

كما كان من المفيد أن يتم استحداث أمورٍ يصير التقرير فيها ليس بأيدي الحكومات القومية وأجهزة الحكم المحلية، ولكن بأيدي مؤسسات عالمية، تضع فيها نظمًا عامة يلتزم بها الجميع بحيث تنتفي تدريجيًّا غربة وجود مؤسسات غير قومية، تضع نظمًا يلتزم بها الجميع.

فكانت فكرة الحفاظ على البيئة، وما استلزمتها من أسس التنمية المحافظة، وكذا الحفاظ على الغلاف الجوي وعلى المخلوقات المنقرضة، وإجراءات منع التصحر، وخلق

محميات طبيعية بهدف الحفاظ على البيئة، وإنشاء مؤسسات وعمل معاهدات دولية، واستحداث صناعات تهدف كلها إلى محاربة هذا الخطر الجديد، بل واستحداث مؤسسات مالية وعالمية هدفها استبدال ديون العالم الثالث غير القابلة للسداد، بالتنازل عن ملكية تلك المحميات الطبيعية، وما تحتها من ثروات لتلك المؤسسات المالية العالمية، مقابل ديونها المتوالدة.

العولمة وتطور الدولة القومية:

وكان لتطور جهود العولمة، ونشر النظام الرأسمالي في كل أنحاء الأرض بواسطة الشركات العابرة للقوميات، وكذا رفع الحواجز عن الحركة الحرة لرأس المال من وإلى الدول، وكذا التحكم في قيم العملات المحلية، وربطها بصرامة بالعملات العالمية، وأيضًا بالتطور العسكري والدبلوماسي الذي تحول بمقتضاه الشأن الداخلي والإقليمي إلى أمور يتم التحكم فيها بواسطة القوى العالمية؛ أن أصبحت سيادة الدول القومية على الأمور الاقتصادية الأساسية، وكذا على قدرتها على إدارة صراعاتها الإقليمية (بما في ذلك شن الحروب) محدودة جدًّا؛ بحيث إنه يمكن القول إنه تم ما يشبه السيطرة عليها. وتم إعادة تعريف دور الحكومات القومية ليصبح مقتصرًا على حفظ النظام الداخلي، وغيره من القضايا التفصيلية للإدارة المحلية.

حروب المال والإرهاب الاقتصادي

في ظل القيود والتغييرات التي أدخلت على دور الدول القومية، وما استتبع نظام العولمة من رفع القيود على حركة رأس المال، وكذا ازدياد الديون الخارجية على معظم الدول تقريبًا، بالإضافة إلى ما تم استثماره من أموال هائلة مملوكة للآلاف من البنوك، وصناديق الاستثمار والمضاربين العالميين في الأسهم والسندات والعملات المحلية؛ أصبح هناك نوع جديد من الحروب، يتم فيه القضاء التام على المؤسسات القومية، ليس بتدميرها، ولكن بإهدار قيمتها، والتسبب في إفلاسها بمجرد تحريك آلاف المليارات من الدولة المستهدفة إلى خارجها؛ فتنهار المؤسسات الاقتصادية للدول المستهدفة بدون أن يصيب العطب أبنيتها، ويتم بيعها وشرائها بأثمان بخسة كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا.

كما أنه يمكن لقرارات مركزية زيادة المحتوى النقدي أو خفضه في دولة ما، أو رفع الفائدة أو خفضها، أو طرح الأسهم في البورصة للبيع أو شرائها، فتتقلب تلك الدولة بين حالات التضخم والرواج والكساد أو الانهيار الاقتصادي.

علوم وفنون صناعة الرأي العام

نشأت وتطورت مدارس فكرية في الغرب لصناعة والتأثير على الرأي العام، وخصوصًا مدرسة فرانكفورت ذات الأصل الفكري الماركسي، ومركز تافستوك في لندن، وما نشأ عنها من نظريات عن السيطرة الاجتماعية والإعلامية، وفنون التأثير على الجماهير، وكان لها تأثيراتها القوية على المؤسسات المعاصرة. ومن العجيب أن مدرسة فرانكفورت كانت تمول بواسطة المؤسسات المالية الغربية والأمريكية؛ بل إنها هاجرت إلى أمريكا طوال فترة الحرب العالمية الثانية؛ حيث استمرت في عملها هناك بلا أي تضييق، بل وتم الاستفادة منها في عمل دراساتٍ على تأثير الراديو وبرامجه على الجماهير. ثم عادت إلى ألمانيا بعد انتهاء الحرب.

وهكذا نشأت فنون التوجيه والتحكم الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام والتعليم، وكذا علوم وفنون خلق وقياس الرأي العام، وخصوصًا بعد ظهور التليفزيون، وعلوم خلق وهندسة الإجماع، وكذا فنون العلاقات العامة المستخدمة في السياسة والاقتصاد والأعمال.

حضارة نهاية التاريخ التي يصعب هزيمتها أو إزاحة القائمين عليها:

الذي قال بنهاية التاريخ كانت لديه من المعلومات ما جعله يوقن ببقاء تلك الحضارة المتنفذة إلى الأبد، واستحالة هزيمتها بل والصمود أمام تحدياتها.

القوة العسكرية غير المسبوقة

أصبحت الولايات المتحدة أقوى عسكريًّا من غيرها بصورة غير مسبوقة، مع تطور الاستراتيجية العسكرية؛ لتصبح قادرة على العمل كقوة بوليسية وعسكرية تتحكم في كل العالم، وصلت ميزانيتها العسكرية من الضخامة بحيث أصبحت أكبر من الإنفاق العسكري للمائة دولة التالية، بما فيهم روسيا والدول الأوروبية والصين.

وهي تحتفظ أيضًا بترسانة نووية هائلة، تكفي لتدمير البشرية عدة مرات, وقد تضمنت خطتها العسكرية التحكم في الفضاء الخارجي، كما أنها ومنذ خمسين عامًا تقوم بتجارب غير معلنة للتحكم في المناخ في المناطق المستهدفة، من خلال إحداث تغيرات في الطبقات العليا من الغلاف الجوي.

العولمة والنظام العالمي الجديد

كما أصبحت العولمة حقيقة معاشة، بفضل التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، بحيث أصبحت تؤثر على كل أركان الأرض، وتعيد تعريف المفاهيم السياسية والاجتماعية والثقافية في كل مكان. وتزايدت الحركة بين كل أركان الأرض، وتزايدت الاعتمادية، ونتج عن هذا ما يطلق عليه الباحثون والمراقبون انتشار وانتصار اقتصاد السوق العالمية المبني على الرأسمالية تحت إشراف المؤسسات المالية العالمية؛ مثل صندوق النقد والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وأصبح الجميع يعيشون في ظل تأثيرات قانون السوق، وتصرفات الشركات عابرة القوميات، حتى قال عنها المحللون إن العولمة هي التعبير العصري عن الاستعمار الغربي.

عولمة الإعلام وصناعة الذوق والرأي

لقد استقر في السياسة الغربية مفاهيم وفنون استخدام وسائل التأثير والتثقيف والإعلام والإعلان والترفيه في صياغة فكر ورأي وثقافة العامة. ومع نشأة الطباعة وانتشارها ونشأة الشركات وتطورات تلك الأنشطة، وتطورات علوم التأثير التي تستخدمها، ووسائل التأثير المقروءة والمسموعة والمرئية؛ لم تفلت حتى مؤسسات التعليم من هذا التأثير الغلاب. ومع تطور الشركات في الغرب بصفة عامة، وأمريكا بصفة خاصة، ثم تطور العولمة؛ حدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين موجة هائلة من الاندماج المخطط بين تلك الشركات، وما تلي ذلك من امتداد ملكيتها رأسيًّا ليشمل كل شيء، من الخامات الطبيعية التي تستخدمها، وحتى شركات التوزيع التي توزع إنتاجها، وأفقيًّا ليشمل كل وسائل التأثير والإعلام، وجغرافيًّا ليشمل كل الكرة الأرضية.

وأصبحت هناك سبع شركات عابرة للقوميات هي المتحكمة الرئيسية في الغالبية العظمى من تلك الوسائل؛ بحيث أصبحت هي التي تحدد بل وتصنع الرأي والذوق في العالم.

المراقبة الدائمة (نظام إيشيلون)

لقد تطورت الوسائل القديمة للتصنت على الأعداء وقطع الطريق على رسلهم الذين يحملون الرسائل، وقراءة مطبوعاتهم ورسائلهم السرية والعلنية، والاستماع إلى وسائل إعلامهم، واصطياد مراسلاتهم واتصالاتهم السلكية واللاسلكية، وفك شفراتها، إلى إنشاء نظام إشيلون الذي يتكون من مئات من المحطات الأرضية والبحرية، وطائرات التصنت (مثل إيواكس)، والمحطات الفضائية التي ترصد كل الاتصالات والرسائل مهما كان نوعها (تليفون، فاكس، رسائل إلكترونية) وإدخالها بصفة دائمة على حواسب هائلة تبحث فيها باستخدام برامج بحث عالية الكفاءة عن الكلمات والمقاطع الخاصة التي قد ترد في أي من تلك الرسائل وتهم المشتركين في المشروع، وهم خمس دول أساسية (أمريكا – إنجلترا – كندا – أستراليا – نيوزيلندا) ويتم تبويب نتائج البحث حسب الدول والمؤسسات والأفراد إلى آخره ليصبح متاحًا في شتى الاستخدامات المخابراتية

والعسكرية، وحتى التجارية، من خلال شبكة عنكبوتية سبق تطويرها (شبكة الإنترنت).

ومع تطور الاتصالات ونظم المعلومات الإليكترونية لتشمل كل شيء؛ أصبح هذا النظام يكاد ألا يفلت أي اتصال.

صناعة الديمقراطية

وحتى تتطور عملية إجراء الانتخابات في أمريكا لتلائم العصر؛ تم تحديث وسائل الانتخاب في معظم مقار الانتخابات في الولايات المتحدة، في الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام ٢٠٠٤؛ ليتم التصويت باستخدام الحاسب الإليكتروني؛ بحيث يتم الانتخاب، وفرز الأصوات وإعادة الفرز على شاشة الحاسب، بدون استخدام أي بطاقات ورقية. ومن المقرر أن يتم الانتهاء من كل المقار مع الانتخابات القادمة. وقد قامت أربع شركات ضخمة (بالصدفة كلها جمهورية، تنتج أشياءً كثيرة منها الأسلحة بصناعة تلك الحواسب، وإعداد البرامج لها، والإشراف على عملها؛ منعًا للتلاعب وحفاظًا على سرية البرامج المستخدمة.

الأزمة

أزمة الأيديولوجيا

أزمة الفلسفة المادية:

لقد نتج عن التطورات العلمية التي حدثت في القرن العشرين أن تم إثبات فساد كل النظريات التي استند عليها الماديون في تقرير أصل الكون المادي، فأثبتت الكشوف الفلكية أن الكون نتج عما يشبه الانفجار، وأنه لم يكن موجودًا قبل هذا الانفجار. وأنه في تمدد دائم، وأن الدقة المتناهية التي تفصح عنها هي حقيقة أن أي تغيير ضئيل في قيم الظواهر الكونية كان سينتج عنه عدم تكوين الأفلاك والمجموعات الشمسية، وعدم صلاحية الأرض للحياة، وهي كلها تنفي فكرة الصدفة وعشوائية الخلق.

كما أن انشطار الذرة وتحولها إلى طاقة ينفي الأصل المادي للكون. كما أثبتت العلوم الحديثة خطأ نظرية داروين ونظريات فرويد.

إن انهيار الشيوعية المبنية تمامًا على الفكر المادي هو دليل آخر على أزمة الفكر المادي المعاصر.

أزمة الحداثة وما بعد الحداثة

ومع قطع أوصال التاريخ الإنساني وفصل الماضي عن الحاضر، والتخلص من كل القيم الدينية والخلقية المتجاوزة للإنسان وحياته ووجوده في الكون؛ أصبحت قيمة الحياة والحاضر؛ بل والإنسان متمثلةً في نجاحه في تحقيق مستقبلٍ أفضل. وهذا يمثل مستقبلاً غير معرفٍ بأي مقاييس، بل له آلافُ البدائل المحتملة. وسبب هذا توتر إنساني هائل. وحتى القيمة والحقيقة أصبحت مسائل نسبية لا يمكن للإنسانية الوصول لها.

وأصبح الجمال مثل القبح إدراكٌ ورأى شخصي. ولم تعد هناك نتيجة لأي عمل، أو حتى نجاح سوى لا شيء وفناء أبدي. وما فائدة أي شيء أو أي عمل أو علمٍ حتى تطبيقي مفيد سوى لحظاتٍ في عمر الأبد، ثم فناءٌ لانهاية له. فما هي القيمة إذًا لحياة الإنسان؟ إنه العدمُ إذًا!

وهكذا وصلت سفينة الهيومانية أخيرًا إلى بر العدم، وإلى أن وجود الكون والإنسان لا هدف له، ولا معنى ولا قيمة، وهي أفكار سرت في الأساس الأيديولوجي لفكر النهضة والتنوير، حتى وصلت إلى الحضارة المعاصرة. وفقدت المجتمعات لحمتها الحقيقية التي تحقق تماسكها الإنساني، ولم تفلح كل البدائل المصطنعة لإيجاد قيمة للحياة البشرية في الكون من وجهة نظر الغرب.

أزمة الفردية والعلاقات المدنية

وهكذا وبسبب فكر عصور النهضة والتنوير، تحولت المجتمعات الغربية إلى أفراد متنافرين بالطبيعة ومستقلين عن غيرهم، يخضعهم القانون العام قسرًا للنظام الاجتماعي. وفقدت المجتمعات بالتدريج أساسها الإنساني

الرابط، وأصبح هناك تنافر جوهري بين حقوق الإنسان بالتعريف الغربي والنظام الاجتماعي المفروض، وبين دور الفرد المطلوب في المجتمع الإنساني.

وأنشأ هذا صراعًا اجتماعيًّا كان من أول ضحاياه مبدأ الزواج ومؤسسة الأسرة، وحدث تنافر أدى إلى ظهور الحركات النسائية وحيرتها بين طلب المساواة الكاملة مع الرجال، ثم إدراكها لأهمية الاختلاف، وسعيها لفرض احترامه، وهي في كل الأحوال حركة تأخذ من التناسق الطبيعي للمجتمع البشري.

أزمة الرأسمالية و قيم الاستهلاك

لقد بُنى الاقتصاد الرأسمالي الغربي على التشجيع الدائم والأبدي للاستهلاك، وزيادته لضمان دوام الإنتاج من ناحية ولضمان النمو من ناحية أخرى.

واستخدمت لتحقيق هذا الهدف كل الوسائل الأخلاقية وغيرها، بما فيها خلق الحاجة من خلال التعليم والإعلام والنظام العام، وحتى استهداف الأطفال كمستهلكين لما قد يضرهم. كما تم ربط كل الأحوال النفسية للإنسان عن طريق الإعلام وغيره بمزيد من الاستهلاك. فان كنت سعيدًا استهلك وان كنت حزينًا استهلك، وإن كنت مريضًا استهلك؛ وهكذا. وأصبح تحقيق الذات للشباب من الذكور والإناث يعني أشكالاً وأنواعًا مختلفة ومتغيرة ومتجددة من الاستهلاك بكل أنواعه وبلا حدود، حتى اقتنع الجميع بأن الوجود يعني الاستهلاك.

ولأن الإنتاج متجدد ومتغير؛ فقد أصبحت أهداف الإنسان التي يريد تحقيقها عصية على التحقيق؛ مما سبب التعاسة للإنسان المعاصر. ولهذا كانت دعوة غاندي من الخطورة ضد فلسفة الحضارة المعاصرة؛ بحيث لم يكن هناك بد من اغتياله.

إرهاصات الشيخوخة الحضارية للمجتمعات الغربية:

البعد السكاني وانخفاض المواليد والوفيات للكبار وعبء الدولة الراعية:

يعاني الغرب بصفة عامة من انخفاض هائل في معدل المواليد، وازدياد في نسبة المعمرين غير المنتجين، حتى قدُر أنه لكي يستمر الأداء الاقتصادي على ما هو عليه؛ فإن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى سبعمائة مليون مهاجر من الآن، وحتى عام ٢٠٥٠. ومع قلة عدد السكان العاملين تغيرت نسبتهم إلى المعمرين من٧ إلى ١ في الخمسينيات في القرن الماضي إلى ٢ إلى ١ في بعض الدول الغربية أو أقل. وزادت الضرائب على العاملين وعلى رأس المال، وكذا الأعباء على الدول الراعية؛ بسبب ما تلتزم به حتى الآن من رعاية اجتماعية وصحية للمعمرين، وأصبحت هناك مشكلة هائلة تواجه تلك الدول لا تستطيع حلها والتملص من تلك الأعباء، ملتزمة بالوسائل الديموقراطية. بل ويدعى بعض الباحثين أن الغرب في حاجة إلى فرض ما يشبه الأحكام العرفية للتملص من هذا العبء المادي من ناحية، ولتجنب سيطرة الملونين على الحكم من ناحية أخرى.

أزمة احتمال نضوب البترول عماد الحضارة المعاصرة:

وأيضًا هناك أزمة حقيقية تواجه الحضارة الغربية المعاصرة؛ وهي احتمال نضوب البترول. ورغم الاكتشافات الجديدة للغاز؛ فان حلوله محل البترول يستلزم استثمارات هائلة لإنشاء وتطوير مرافق ووسائل نقله وتوصيله، واستخدامه، وهذا يضع صانع القرار في موقف صعب تجعله يلجأ ان استطاع إلى التحكم في منابع البترول، ورفع سعره بكل الوسائل لتوفير الاستثمارات اللازمة لتطوير استخدامات الغاز، وتطوير أنواع الطاقة البديلة الأخرى لتصبح قابلة للاستغلال الاقتصادي, وأيضًا لفرض ما يشبه الضرائب على الجميع، وخصوصًا المنافسين.

أزمة الاقتصاد العالمي

أزمة النظام الاقتصادي العالمي

بعد الحرب العالمية الثانية جاءت موجة إعادة بناء الدول التي دمرتها الحرب. وجاءت الحرب الباردة وأعمال انتقال الإمبراطورية العالمية من إنجلترا إلى أمريكا، وكذا حدث نمو للحركات الإنسانية ضد ويلات الحرب، وزادت المطالبة بدور أكبر للحكومات لرعاية مواطنيها، وخلق فرص عمل لهم. ساهمت كل هذه العوامل في نشر الرخاء في الغرب، وفي حدوث تنمية حقيقية في بعض الدول النامية، وخصوصًا في ظل الحكومات الوطنية التي قامت بعد موجة حركات التحرر.

ومع انتشار الرخاء في أمريكا، وإعادة بناء أوروبا واليابان؛ واجهت أمريكا منافسة متزايدة أثرت على مركزها القيادي. ومع ازدياد الأزمة اضطرت الحكومة الأمريكية لرفع الغطاء الذهبي عن الدولار، بعد أن تم تقريبًا استنزاف كل احتياطي الذهب الأمريكي المخزون في فورت نوكس (لم يتم منذ ذلك الوقت إجراء أي جردٍ للذهب المخزون حتى لا يظهر للعامة أنه لم يعد هناك أي احتياطي ذهبي لأمريكا)، ولم يعد ممكنًا من ذلك الوقت تغيير عملة الدولار بمقابل من الذهب، ورقة الدولار أصبحت هي كل ما هناك، أما الذهب فيتم شراؤه من السوق بسعرٍ يتزايد باستمرار. وجرى التوسع في طبع عملة الدولار الورقية للوفاء بالتزامات أمريكا، حتى تحول الدولار وهو العملة العالمية في ذلك الوقت إلى السلعة الرئيسية التي تنتجها أمريكا. ومع ازدياد الضغوط على الشركات الكبرى جاء ريجان وتاتشر (بعد أزمة البترول في السبعينيات التي نتج عنها أزمة ديون العالم الثالث، وما صاحبها من وأدٍ لتنميته) ليعلنا تملصهما من الدور الاجتماعي للحكومة، ويتركا الناس والمجتمع والعالم تمامًا لقوى السوق، فيما يعرف بأيديولوجية الليبرالية الجديدة. فتقلص دور الحكومة وارتفعت البطالة وزاد التضخم. ومع انتشار العولمة انتقلت آلاف من الصناعات إلى حيث العمالة الرخيصة، واستفحلت المشكلة الغربية.

ومع انتشار الاتصالات الإلكترونية والعولمة، وانهيار نظام تقييم العملات الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية؛ اشتركت كل المؤسسات المالية في العالم في ظاهرة المضاربة على العملات والسندات. ورأينا ظاهرة الترليونات (مليون مليون) من الدولارات تتحرك يوميًّا في العالم من وإلى كل مكان، مسببة دمارًا في المكان الذي تتركه بحثًا عن الربح السريع.

أزمة الاقتصاد الأمريكي والدولار:

أصبحت أمريكا هي المصدر الأساسي للسلعة الجديدة وهي الدولار، وتحولت المؤسسات المالية إلى مخلوقات داروينية حقيقية (إن كانت هناك مثل تلك المخلوقات) تبحث عن المصلحة حيث كانت، لا انتماء لها ولا وطن.

وباعتبار أن الاستهلاك الدائم والمتزايد هو الأساس الحيوي للنظام الرأسمالي؛ تحول الشعب الأمريكي إلى مستهلك أبدى، تشجعه أدوات النظام الرأسمالي لصناعة الرأي والذوق على مزيد من الاستهلاك. ولأنه أصبح بحكم الرخاء أقل إنتاجًا، وبحكم المنافسة الخارجية أعلى تكلفة؛ فقد أصبح الإنتاج القومي الأمريكي في انكماش دائم.

ولأن المجتمع الرأسمالي لا يبقى حيًّا بدون استهلاك؛ فقد نشأت (بفعل عوامل كثيرة بعضها متعمد) فقاعات تضخمية؛ مثل الارتفاع في قيم الأصول العقارية وأسهم الشركات؛ لكي تمكن الأمريكي من استدامة الاستهلاك، اعتمادًا على ثروة وهمية.

ولهذا نجد أن هناك عجزًا سنويًّا في ميزان المدفوعات، زاد الآن عن سبعمائة بليون دولار سنويًّا ووصل الدين القومي إلى أكثر من سبعة ترليون (مليون مليون) دولار حتى الآن، ولا أحد هناك يعرف متى تنفجر الفقاعة.

عولمة الفقر

مع ظهور أزمة ديون العالم الثالث، بعد حرب أكتوبر بعد مضاعفة ثمن البترول أربع مرات، وبسبب سياسة المؤسسة المالية في أمريكا في تدوير فوائض البترول لدول الخليج بإقراضها للعالم الثالث بفائدة متغيرة؛ ظهرت ديون العالم الثالث. وكلف صندوق النقد والبنك الدولي بالإشراف على إدارة تلك الديون، والعمل على ضمان انتظام سداد تلك الدول الفقيرة لهذه الديون، وفوائدها بوصفه لا تتغير

(الخصخصة- وخفض الإنفاق الحكومي وهو يتلخص في دعم الغذاء والتعليم والعلاج. ورفع يد الحكومة عن تحديد أسعار السلع؛ وهذا من مبادئ الليبرالية الجديدة – ورفع القيود عن الاستيراد وخفض قيمة العملة الوطنية).

وبطبيعة الحال أنتجت هذه السياسة نشرًا للفقر في كل أنحاء العالم، الذي كان يسمى ناميًا وأصبح ثالثًا. ونتج عنها أيضًا فتح الأسواق المحلية عنوة للشركات عابرة القوميات، وقتل الصناعة المحلية، وكذا ترك الفقراء والمعدمين لمصيرهم الداروينى المحتوم.

صراعات وحروب وأخطار الحاضر والمستقبل

البترول والحرب الإمبراطورية

حيث إن البترول هو عماد الحضارة الغربية المعاصرة، بصرف النظر عن فرسانها، وهو أيضًا وسيلة أساسية لاستمرار سيطرة الدولار على غيره من العملات بصفته العملة المعتمدة عالميًا للتجارة في البترول؛ فان التحكم فيه وفي منابعه لازمة أساسية من لوازم الإمبراطورية، تمكن المؤسسة الأنجلو أمريكية من استدامة سيطرتها الاقتصادية والمالية، وضبط تقدم منافسيها؛ بل وفرض ضرائب على العالم برفع سعر البترول. فكان التواجد في مناطق منابع البترول ضرورة لا تستلزم أعذارًا.

حرب الدولار واليورو:

لا جدال في أن الدولة التي تحتفظ بمطبعة العملة العالمية التي ليس لها حتى بعض الغطاء الذهبي، والتي يستخدمها الجميع، والتي تستخدم لتقييم سلعة استراتيجية مثل البترول؛ سوف تحارِب إلى النهاية للاحتفاظ بهذه المزية ضد المحاولات الأوروبية لاستحداث عملة بديلة، وضد المحاولات الإيرانية لتقييم البترول باستخدام عملة اليورو بدلاً من الدولار، مهما كانت الأمراض التي يعاني منها الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي المبنيان على الدولار.

الصين والخطر الاقتصادي:

إن العلاقة مع الصين علاقة متشابكة حقًّا، فيها عوامل تاريخية لم تنمحِ من الذاكرة منذ عصور حرب الأفيون، وعوامل حالية من تشابك العلاقات الاقتصادية، وعوامل مستقبلية تخاف من ازدياد الدور الصيني إقليميًّا وعالميًّا، ومحاولة احتواء كل هذا. ولا جدال في أن القيادة الصينية أكثر تعقيدًا وتركيبًا في عصر العولمة، وهي توازن بين ردود فعلها ضد السياسة الاحتوائية للإمبراطورية الأمريكية من ناحية، ورغبتها في دوام التنمية والانخراط في النظام الاقتصادي العالمي، والاستفادة منه من ناحية أخرى، وحقيقة أنها ثاني أكبر مصدرٍ ودائن لأمريكا من ناحية ثالثة.

وهي لكون عملتها مربوطة بالدولار، ولكونها ثاني أكبر مشترٍ لأذون الخزانة الأمريكية التي تستخدمها الحكومة الأمريكية في ضبط ميزانها التجاري (بتحويل العجز في ميزان المدفوعات إلى دين حكومي)؛ فإن ما تفعله الصين في إدارة أمورها قد يبدو مثل لاعب الحبل في السيرك.

الإسلام والخطر الأيديولوجي:

يمثل العالم الإسلامي أكبر كتلة بشرية متزايدة عدديًّا في العالم، هذا بالإضافة إلى أن الإسلام هو الأيديولوجية المختلفة والمتماسكة الوحيدة التي مازالت باقية في العالم، في مقابل الحضارة المادية الرأسمالية الدارونية الليبرالية الاستهلاكية، المتنفذة في العصر الحالي.

إن مجرد وجوده، ناهيك عن ازدياد أعداد معتنقيه أو انتشاره، أو صحوة أتباعه الفكرية؛ يمثل خطرًا استراتيجيًّا لتلك الحضارة المسيطرة على العالم الحالي. هذا أيضًا بالإضافة إلى حاجة الغرب الأيديولوجية (الدائمة) إلى وجود عدو (ولو متخيل)، يتحقق به تماسك المجتمع واستقرار النظام والنخب. كما أن استعصاء المسلمين الذين يعيشون في الغرب على كل جهود دمجهم في الأيديولوجية والحضارة والعادات الاجتماعية الغربية؛ يقض مضاجع المفكرين والساسة في الغرب.

ومن قال بأن الصراع المستقبلي هو صراع حضارات؛ كانت لديه مثل تلك الهواجس.

حضارة تسابق الزمن وتصُوغ المستقبل

مشروع القرن الأمريكي الجديد واللجوء لبناء الإمبراطورية السافرة:

حدث في الماضي في القرن التاسع عشر عندما أحست الإمبراطورية البريطانية بازدياد قوى منافسيها ونشاطهم، وكذا ازدياد القلاقل في المستعمرات، وعدم كفاية اتفاقيات التجارة الحرة المفروضة والحامية لمركز الإمبراطورية المتميز على غيرها من المنافسين، وكذا إدراك ظهور عوامل الاضمحلال الحضاري في المجتمع الإنجليزي، أن لجأت الإمبراطورية البريطانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى إرسال جيوشها لتتواجد في المستعمرات فيما سمي بالاستعمار السافر.

ومع اقتراب الحرب الباردة من نهايتها، وازدياد الحركات الاستقلالية في العالم، وتطور قوى الدول المنافسة للسيطرة الأمريكية على أمور العالم التي استتبت لها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع تعاظم الحاجة إلى البترول مع احتمال اقتراب نضوبه، بالإضافة إلى الزيادة السكانية في دول العالم الثالث وخصوصًا الإسلامي، في مقابل ظاهرة الانقراض الغربي؛ لم يجد صانع القرار الأمريكي (تمامًا مثل ما حدث في القرن التاسع عشر مع الإمبراطورية البريطانية) بدًّا من اللجوء السريع للاستعمار السافر.

ولأن أمراض الإمبراطورية الحديثة كثيرة وخصوصًا ذلك البعد الديموغرافي (السكاني)؛ فقد أصبح لزامًا عليها أن تلجأ إلى خطة متشعبة لإطالة عمر السيطرة.

صناعة العدو وتوظيف جماعات العنف:

وكان الأساس النظري لأسطورة الإرهاب هو حاجة الدول الغربية بصفة عامة لتحديد عدو مشخصٍ في جهة أو مجموعة، أو شخص يتم تجسيد ملامح الشر فيه باستخدام وسائل الإعلام والتعليم والتأثير.

وقد تم اختيار الإسلام لأسباب موضوعية (منها ما سبق بيانه) بعد انتهاء الحرب الباردة للقيام بهذا الدور، واختير أسامة بن لادن ومنظمته التي لم يسمع أحد بها من قبل (وهي القاعدة) لتجسيد هذا الأمر، وتم اتخاذ إجراءاتٍ كثيرة ومعقدة بواسطة المؤسسات الأمريكية المختلفة لتقوية وتدعيم هذه الأسطورة في أذهان الناس، وكذا إجراءات تعظيم صورة هذا الخطر في أذهان الناس، وكان ما كتبه المفكرون والمنظرون السياسيون ومراكز الفكر وصناعة السياسة في الغرب من أهمية إحداث حدث قوي ينتج عنه خسارة كبيرة في الأرواح ليثبت هذا المعنى في النفوس ويعطي المسوغ للمؤسسة المتنفذة لفرض السيطرة السافرة على العالم المتململ. وقد جرى استخدام المخابرات المركزية الأمريكية والإعلام، وكذا استخدام بعض الكلمات الرنانة مثل الإرهاب والقاعدة وأسلحة الدمار الشامل؛ لتثبيت هذا المعنى في النفوس.

صناعة العداوة:

وكما حدث على مر التاريخ الأمريكي من اللجوء إلى اصطناع مسوغ لبدء النشاط أو الحملة المطلوبة، ولكي يتم إحداث الدعم الكافي لنشاط إرساء الإمبراطورية السافرة؛ كانت أحداث ١١ سبتمبر.

والأدلة عديدة على أن الإدارة الأمريكية لم تكن فقط تعلم بمخطط الهجوم على مركز التجارة العالمي؛ بل إن مسئولي الإدارة الأمريكية خططوا ونفذوا الهجوم.

الإمبراطورية الجديدة والحرب على الإرهاب

منذ السبعينيات أكد بريزينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في كتاباته المنشورة على أهمية انتهاز فرصة حدث ينتج عنه ضحايا كثيرون لبدء تنفيذ السياسة الأمريكية الرامية إلى حصار الأخطار المحدقة بالإمبراطورية الأمريكية.

بل إن مراكز الدراسات الأمريكية المتنفذة في أبحاثها التفصيلية أشارت إلى الحاجة إلى إعادة بناء الترسانة الحربية الأمريكية لتلائم الأوضاع الجديدة.

كما أن المشكلة الديموغرافية الغربية، وما نتج عنها من حاجة الإدارات الغربية للتملص من أعباء الرعاية الاجتماعية لمجتمع المسنين الغربي؛ حتم على الإدارات الغربية استحداث أخطار جديدة، تسوغ لها أن تفرض على المجتمع الغربي ما يكره، وأن تتسلح تلك الإدارات بكل الوسائل لمواجهة ما قد ينتج عن هذا من قلاقل داخلية. كما يمكنها أيضًا من تجنب انتقال النفوذ السياسي الداخلي بالطرق الديمقراطية للأجناس الملونة من مواطنها، والتي يتزايد عددها.

العالم العربي والإسلامي والنظام العالمي (المريض المسلح ذو النفوذ)

إسرائيل والصهيونية، أداة من أدوات السيطرة:

تشكل إسرائيل جزءًا من نسيج مترابط من أدوات فرض السيطرة للقوى الإمبراطورية في العالم، وكذا مؤسسات المال والاستخبارات، بل وحتى منظمات الجريمة. وعليه فإن وجودها واستمرارها يمثل جزءًا لا يتجزأ من تلك السياسة العالمية. وتتغير ملامح دور إسرائيل مع تغير الظروف.

وإذا نظرنا إلى المستويات الاستراتيجية للإدارة السياسية على مستوى العالم؛ فإننا نجد أن إسرائيل تمثل أداة طيعةً ومتناغمة من أدوات ذلك النظام، يضع لها راسمو السياسة العالمية في الغرب بأنفسهم خططها، ويحددون لها أدوارها. كما أن معتقدات العهد القديم وأساطير التلمود والعداوة الطويلة مع الإسلام؛ تطلق عنان أحلام البعض لاستئصال الأغيار أو لاستعجال عودة المسيح.

احتواء الخطر الأيديولوجي والديموغرافي (الفوضى المحكومة) أو الحل النهائي

يواجه العالم الإسلامي بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة مخاطر يصعب التكهن بها في ظل تطورات ذلك النظام المريض المسلح المتنفذ.

فالإسلام كما سبق يمثل الأيديولوجية الوحيدة المتماسكة والباقية في مواجهة أيديولوجية الحضارة الغربية المعاصرة، حتى قال أحد الغربيين في مقال له: إن المسلمين هم آخر المدافعين عن القيم المسيحية!

وصعوبة التكهن بتطور الأحداث لا تنبع فقط من الضعف الذي يعاني منه المسلمون، وكذا التشرذم الذي يحرص الغرب على الإبقاء علية بل وزيادته؛ ولكنه ينبع أيضًا من صعوبة التكهن بتصرفات حضارة ينخر فيها السوس. حضارة لم تتورع عن استخدام القنابل النووية في اليابان بعد انهزامها واستسلامها، لتعلن للعالم ميلاد (أو انتقال السلطة إلى إمبراطورية تعتقد بخلودها واستحالة مقاومتها.

(تم في هذه العجالة استعراض الدراسة التي حررها الكاتب باللغة الإنجليزية في ٤٦ فصلاً، بالإضافة إلى ١٣ ملحقًا (١٢٠٠ صفحة)، تم فيها استخدام ٥٣٠ مرجعًا، وتبويب ١٣٠٠ مرجعٍ آخر لمن أراد. ويجري الآن ترجمة الدراسة إلى العربية.